دليل عمل جلسات المجموعات البؤرية

مشروع تدعيم
الملتقى النسوي الشبابي

دليل عمل جلسات المجموعات البؤرية

مشروع

تدعيم الملتقى النسوي الشبابي

المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية
Palestinian Center for Peace and Democracy

اسم الكتاب:

دليل عمل جلسات المجموعات البؤرية

اسم الناشر:

المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية

المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية
Palestinian Center for Peace and Democracy

بالتعاون مع مؤسسة

KVINNA TILL KVINNA

KVINNA KVINNA

السويد Sverige

جميع الحقوق محفوظة للناشر

المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية

الطبعة الاولى

تموز ٢٠٢٠

ان الآراء الواردة في هذا المنشور هي مسؤولاية المركز وحدها ولا تعكس بالضرورة موقف الجهه الداعمة

The opinions expressed in this publication are the sole responsibility of the Centre and do not necessarily reflect the position of the donors

المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية
Palestinian Center for Peace and Democracy

تعريف

بالمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية:

المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية هو مؤسسة أهلية غير حكومية وغير ربحية متخصص في قضايا السلام العادل والديمقراطية الحقيقية، وذلك على أساس مشروع السلام الفلسطيني من العام ١٩٨٨ الذي تضمنته وثيقة اعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس العربية من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية كافة وعلى رأسها القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و١٩٤ (سيادة حقيقية دون تبادل للأراضي)

ب. الدولة الفلسطينية المدنية الديمقراطية التي تلتزم بالعدالة الاجتماعية والمساواة للمواطنين كافة على أساس المواطنة والولاء لفلسطين بغض النظر عن الدين او الجنس او الرأي السياسي او الأيديولوجي او العقيدة.

مشروع تدعيم الملتقى النسوي الشبابي:

يهدف هذا المشروع الى تعزيز وتدعيم أعضاء ومناصري الملتقى النسوي الشبابي من اجل زيادة مشاركتهم ودورهم في نشر الفكر النسوي وتعزيز المساواة بين الجنسين، إضافة الى الرقي بمشاركتهم/ن في صناعة القرارات.

يأتي هذا المشروع في ظل الوضع السياسي الصعب والحساس، حيث التحالف الأمريكي الإسرائيلي لتمرير صفقة القرن التي تهدف الى مصادرة وضم عاصمة فلسطين الأبدية القدس وغور الأردن، إضافة الى أجزاء كبيرة من ارض الدولة الفلسطينية. ويأتي هذا المشروع أيضا في ظل ضعف جبهتنا الفلسطينية الداخلية، حيث الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني بين الضفة

الغربية وقطاع غزة، وغياب العملية الديمقراطية وتراجع سيادة القانون، وتحكم رؤوس الأموال بالاقتصاد الفلسطيني مما كان لذلك اثرا على ارتفاع الأسعار وزيادة الفقر والبطالة وهجرة الشباب خارج الوطن.

ويأتي مشروع «تدعيم الملتقى النسوي الشبابي» أيضا في ظل تراجع الدور والمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، حيث مصادرة الأرض من قبل قوات الاحتلال الصهيوني التي كانت تفلحها، وزيادة أعباء العمل البيتي، إضافة الى محاصرتها بالعقلية الذكورية البطريركية.

الملتقى النسوي الشبابي الفلسطيني:

الملتقى النسوي الشباب الفلسطيني هو اطار شبابي يضم في عضويته مجموعات من الشباب والنساء الفلسطينيات الملتزمون بإقامة الدولة الفلسطينية الحرة المستقلة في كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس العربية، وذلك من خلال تنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، ويناضل الأعضاء من اجل بناء الدولة الفلسطينية المدنية الديمقراطية العصرية التي تلتزم بالعدالة الاجتماعية والمساواة الكاملة بين جميع مواطنيها بغض النظر عن الدين او الجنس او اللون او الراي السياسي او العقيدة، وجميع الأعضاء ملتزمون أيضا بتدعيم وتقوية دور المرأة الفلسطينية في عملية صناعة القرارات سواء كان ذلك على المستوى المحلي او المستوى الوطني.

يستند الملتقى النسوي الشبابي الفلسطيني على الميثاق الذي تم اعداه من قبل مؤسسي الملتقى، فهو يعتبر بمثابة البيان الاستراتيجي الذي تعتمد عليه عملية بناء خطط المجموعات الشبابية كافة وذلك خلال الخمس سنوات القادمة (2019-2024)

PCPD
المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية
Palestinian Center for Peace and Democracy
الميثاق السياسي النسوي
جيل جديد من القيادات
E FEMINIST POLITICAL CHARTER;
NEW GENERATION OF FEMINIST
ADERS COMMITTED TO EQUALITY
هذا المشروع بدعم من
مؤسسة كفينا تل كفينا
KVINNA
KVINNA

يتضمن ميثاق الملتقى خمسة اجزاء رئيسية وهي:

من نحن؟

نحن مجموعة من الشباب والشابات الفلسطينيين والفلسطينيات من محافظات الوطن المختلفة (القدس، الضفة، قطاع غزة) من تخصصات وخلفيات ثقافية مختلفة تم ترشيحنا من عدد من المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ونؤمن بأهمية مشاركة المرأة والشباب في عملية التنمية وصنع القرار في جميع المستويات، كما نؤمن بأهمية تكاتف الجهود ومواصلة العمل لتعزيز المشاركة السياسية للنساء والشباب في أماكن صناعة القرارات كافة.

التحديات التي تواجهنا:

هناك مجموعة من التحديات التي نواجهها خلال السنوات القادمة: (الاحتلال الإسرائيلي، الانقسام الفلسطيني، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني، والثقافة الذكورية، إضافة الى غياب المساحة الامنة والمناسبة للمشاركة وابداء الرأي والتأثير من اجل التغيير في المجتمع الفلسطيني.

ماذا نريد؟

1 . المساهمة في عملية التحرر والاستقلال من الاحتلال

2 . المساهمة في إنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية

3 . ضبط راس المال وانهاء الاستغلال

4 . التخلص من العقلية الذكورية

5 . خلق المساحة الآمنة الكافية لتمتع المرأة والشباب بحقوقهم والالتزام بواجباتهم

كيف نحقق ما نريد؟

1. التخلص من الاحتلال بالمقاومة الشعبية
2. الوحدة الوطنية على أسس برامجية
3. النضال بالطرق السلمية لتشريع النظام الاقتصادي المختلط
4. استبدال العقلية الذكورية بالقيم الديمقراطية والحقوقية
5. إيجاد المساحة الآمنة الكافية لتمتع المرأة والشباب بحقوقهم والالتزام بواجباتهم من خلال تشكيل الملتقى الشبابي الفلسطيني الذي يضم في عضويته الرجال والنساء الشباب
6. الترجمة العملية لتشكيل الملتقى

أخيرا، نحن كملتقى شبابي فلسطيني نرى أن لنا حصة ودورا في النضال الوطني والمشاركة السياسية، مما يجعلنا نؤمن بأن من حقنا إيجاد الإطار الذي يجمعنا ويعزز نضالاتنا، ويحقق رؤانا، منوهين بأن عضويته مفتوحة لأبناء شعبنا ممن يلتزم بالرؤيا التي نحن ملتزمون بها .

TUXEDO
15
15
البنت تساوي الولد

نماذج من واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في صناعة القرارات

= 7.5% في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني

= 5.5% في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

= 5% في عضوية المجلس المركزي الفلسطيني

= 12.8% في عضوية المجلس التشريعي الذي انتخب عام 2006

= 5.8% من السلك الدبلوماسي (سفيرات)

= 4.4% من جهاز الشرطة

= 21% في عضوية الهيئات المحلية

= 31% في عضوية مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية

= 12% من المدراء العامين في المؤسسات الحكومية

= ما بين 8% الى 25% في مواقع قيادية في الأحزاب السياسية.

المرأة الفلسطينية في ظل وباء كورونا

لقد اثبتت المرأة الفلسطينية قدرتها في تحمل المسؤولية في ظل انتشار وباء كورونا، حيث تحملت عبء العمل البيتي الذي قد تضاعف خلال فترة الحجر الصحي، فقد كانت المثقفة الحقيقية لأبنائها، وكانت المتابعة الحقيقية للتعليمات الحكومية ومتابعة التزام أبنائها بها، إضافة الى مضاعفة حرصها على عمليات التعقيم البيتي والنظافة الشخصية لأعضاء الاسرة.

هذا وبالرغم من دورها المميز الا انها تعرضت لكم هائل من المنغصات

والايذاء، فقد نشر عدد من الرجال مجموعة من المنغصات على صفحاتهم عبر الفيس بوك ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى التي كانت تهزأ بعمل النساء البيتي عندما كان الرجل مضطرا للعمل في البيت، وكأن الاعمال المنزلية مقتصرة فقط على النساء. وقام المركز الفلسطيني بإعداد مجموعة من الأفلام القصيرة «الومضات» التي دعمت النساء في اعمالهن، وانتقد الرجال الذين يترفعون عن الاعمال المنزلية.

تطلعات المرأة الفلسطينية

لا يختلف اثنان على ان وضع المرأة الفلسطينية خلال العقدين الماضيين في تراجع مستمر، و مما لا شك فيه بان العنف و الاضطهاد ضد المرأة يزداد يوماً بعد يوم، و اكبر مؤشر على ذلك عمليات قتل النساء على خلفية الشرف التي تفاقمت خلال الثلاث سنوات الماضية، و تشير الأرقام و الاحصائيات الى تزايد العنف، و عمليات القتل جراء غياب الرأي العام الفلسطيني الرافض لعمليات قتل النساء، و كذلك لغياب التشريعات و القوانين الفلسطينية التي من المفترض ان تضع حداً لهذه الظواهر، فبالرغم من التعديلات التي أجراها السيد الرئيس على قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ من العام ١٩٦٠، فما زال هذا القانون يميز ضد المرأة لصالح القتلة، علاوة على ان هذا القانون ليس قانونا فلسطينياً ، فقد كان من المفترض، ومن الأجدى بعد الاعتراف بفلسطين من خلال القرار 67/19 كان من المفترض ان نشرع قانوناً فلسطينيا عادلا للمرأة الفلسطينية اولا، ودعماً لقرار الاعتراف، ولعضوية فلسطين في المعاهدات الدولية ثانيا، فتعديل القانون جاء بعد الارتفاع الملحوظ في عمليات قتل النساء، وبالرغم من هذا التعديل الا ان القانون ما زال لمصلحة الرجال، « فالتعديل الجديد

الذي أصدره الرئيس انه أبقى على قضية العذر المخفف، بمعنى ان القاتل لا يزال يستفيد من عذر مخفف لتفادي عقابه على جريمته».[3]

فالمرأة الفلسطينية لها تطلعات حقوقيه مشروعه بصفتها « انسان»، وبصفتها تقوم بكافة واجباتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و النضالية، و عملياً لا تغدوا مطالبها اكثر مما هو محفور في وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطينية / وليس اكثر مما حصلت عليه المرأة في المعاهدات و المواثيق الدولية، فما حصلت عليه جاء عبر مسيرة نضال طويلة سقط خلالها مئات الاف النساء بدأً بحرقهن بمصانع النسيج في شيكاغو، مروراً باللواتي حرقن في مصنع الولاعات في الخليل في تشرين الاول من العام ١٩٩٩، و انتهاء بعمليات الاغتصاب و البيع الذي يتعرضن له في اجزاء من سوريا والعراق على ايدي اكثر القوى تطرفاً في العصر الحديث « داعش». اما حول تطلعاتها الرئيسية فهي كما يلي.

أولا: الحق في الحياة

قد يستغرب البعض بان مثل هذا المطلب لم يكن على أجنده الحركة النسائية الفلسطينية قبل ٣٠ عاماً، حيث عمليات القتل على خلفية الشرف كانت محدودة جداً ولم تكن تشكل ظاهرة كما هي اليوم. اعتقد انه لا يمكن للمرأة في فلسطين ان تحقق أي من مطالبها المتعلقة بدورها الاقتصادي ومشاركتها السياسية وغيرها دون انجاز هذا الهدف « الحق في الحياة» جاء في المادة ٦ رقم ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ما يلي: **الحق في الحياة حق ملازم لكل انسان**

ثانياً: الحق في عدم التعرض للعنف

تتعرض المرأة الفلسطينية لكافة أنواع وأشكال العنف يومياً من قبل الرجل، وعمليات العنف والاضطهاد هذه أوجدت عشرات آلاف الضحايا من النساء، وذلك بسبب الأنماط الاجتماعية والثقافية والسلوكية الذكورية، وكذلك بسبب غياب القوانين والتشريعات العادلة و المنصفة للمرأة. وللأسف الشديد ما تزال وتيرة العنف ضد المرأة في تصاعد بالرغم من توقيع القيادة الفلسطينية على العهديين الدوليين.

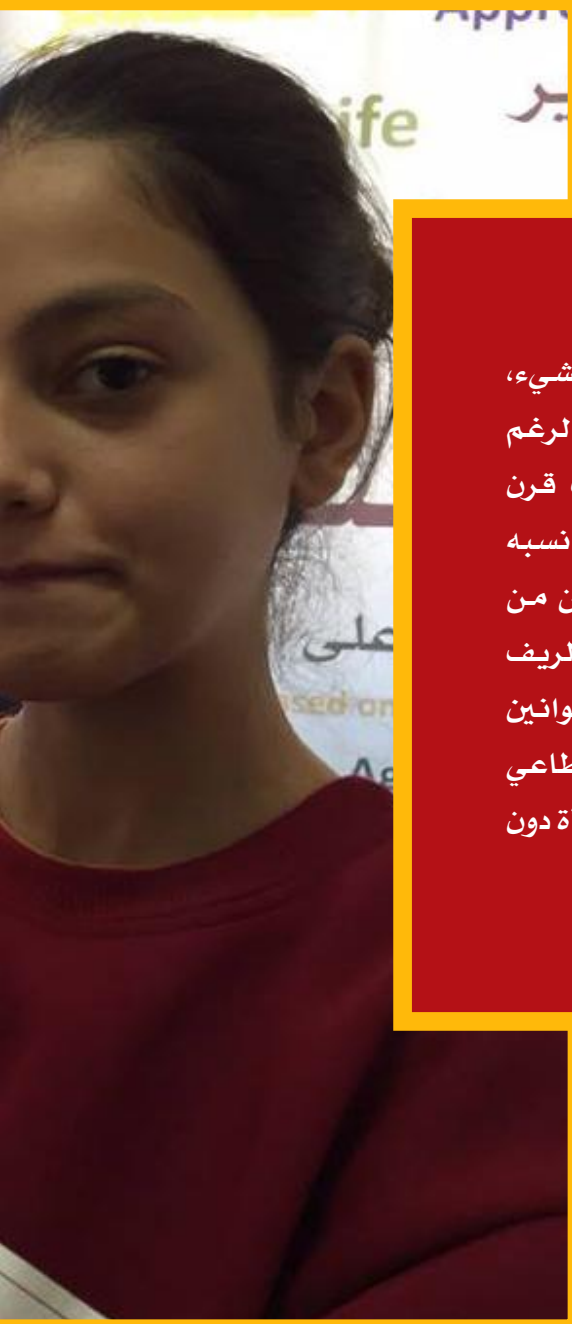

ثالثاً: الحق في الاختيار

طبيعي المقصود هنا «بالاختيار»، في كل شيء، خاصة اختيار شريك الحياة، «الزوج». فبالرغم من التطور الذي حصل خلال النصف قرن الماضي في هذا المجال، الا انه ما زال هناك نسبه كبيره من النساء يفرض عليهن ازواجهن من خلال التدخل القوي للاب خاصه في الريف الفلسطيني، للأسف الشديد ما زالت قوانين وعادات وثقافة المجتمع البطريركي الاقطاعي هي السائدة، حيث يفرض الزوج على المرأة دون اشراكها في عملية الاختيار.

r Peace and Democracy
المـرأة الفلسـ
في العمل الس
Woman
tics
بنتك
أختك
إمك
أنا طفلة
مش زوجة

رابعاً: الحق في عملية التصويت والترشح

ان تجربة فلسطين الانتخابية الأخيرة عام ٢٠٠٦ لانتخاب المجلس التشريعي، كذلك الانتخابات المحلية التي بدأت يوم ٢٠١٢/١٠/٢٠ ولم تنتهي لحد الان، فهاتان التجربتان لدليل واضح على ان المرأة الفلسطينية لا تتمتع بأبسط الحقوق السياسية المتمثلة بعمليتي التصويت و الترشح (برفع ش) كلنا يعرف كم تعرضت المرأة الفلسطينية من ضغوطات لتصوت للجهة التي يراها الزوج او الاب او الاخ الاكبر.

خامساً: الحق في المساواة والمشاركة الكاملة

ان هذا المطلب هو مربط الفرس، حيث لا يمكن تحقيق المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة بالتقسيط، بل من خلال المساواة في الحقوق والواجبات على أرضية المواطنة بغض النظر عن الجنس او غيره. ان تطلعات المرأة الفلسطينية للمساواة والمشاركة الكاملة مع الرجل ليست بجديدة، بل هي نتيجة

مطالبات للحركة النسائية والحركة الديمقراطية الفلسطينية من أكثر من ١٠٠ عام، وهذا الحق يشمل على:

١) حق التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٢) الحق في الاجر المتساوي للعمل المتساوي مع الرجل
٣) الحق في العمل في بيئة نظيفة وصحية
٤) الحق في حرية الحركة
٥) الحق في تقلد المناصب العليا
٦) الحق في الدور السياسي

دور المرأة الفلسطينية السياسي

مما لا شك فيه ان دور المرأة الفلسطينية السياسي اليوم اقل بكثير مما كان عليه الحال قبل ٣٠ عاما، فخلال الانتفاضة الأولى كانت المرأة الفلسطينية شريكة حقيقية للرجل في الميدان وفي الخلايا الحزبية وفي عمليات صناعة القرارات. والقيود المجتمعية التي تفرض على النساء اليوم لم تكن في كذلك في ستينات وسبعينات وثمانينيات القرن الماضي، فقد كان الفكر والعمل الثوري هو سيد الموقف، ولم يكن هناك دورا للعقلية البطريركية بعد هزيمة روابط القرى عام ١٩٨٢ والتي كانت تمثل هذه العقلية آنذاك. هذا وبعد الهزيمة التي منيت بها روابط القرى التي جندها الاحتلال لتحل مكان منظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من الجنوب اللبناني وتشتتها في المهجر، قامت الحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة بهبة جماهيرية قوية جدا استهدفت اسقاط روابط القرى، وبالفعل نجحت في ذلك بعد ان قامت القوى الضاربة بإغلاق الشوارع ورشق جنود الاحتلال بالحجارة، وملاحقة العملاء من أعضاء روابط القرى الذين احتموا بجنود الاحتلال قبل هروبهم من أماكن سكناهم هربا من ضربات الشباب الذين استبسلوا في نضالاتهم وانتصروا في تعزيز تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني بالرغم من وجودها مشتتة في أصقاع الكرة الأرضية بعد الخروج من لبنان عام ١٩٨٢. وحقيقة الامر كان للمرأة الفلسطينية عامة ولطالبات الجامعات بشكل خاص دورا بارزا في تلك الهبة الجماهيرية، حيث لم تكن تلك القيود المجتمعية الذكورية المفروضة اليوم على النساء الفلسطينيات للحد من حركتهم ووضع العراقيل والتحديات امام مشاركتهن النضالية.

لقد تم تتويج دور المرأة الفلسطينية النضالي والسياسي في انتفاضة عام ١٩٨٧-١٩٩٢ حيث مشاركتها ليس فقط بالمهام الميدانية، بل وأيضا بعمليات التخطيط وصناعة القرارات، فكانت تقف على قدم وساق بجانب اخيها ورفيق دربها الرجل، لكن ومع بدء المسيرة السلمية عام ١٩٩١، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو وعودة القيادة الفلسطينية للوطن، وتشكيل السلطة الفلسطينية، وعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ١٩٩٦ فقد بدأ تراجع دور المرأة الفلسطينية وذلك لأسباب عدة أهمها انتهاء دور قيادات الانتفاضة؛ وحل محلها القيادة الجديدة المنتخبة، والسبب الثاني ان القيادة السياسية التي قدمت من الخارج لم تولي ذلك الاهتمام بالحفاظ على جدور المرأة السياسية الحقيقي، بل تم استبداله بدور شكلي تمثل بعضوية البعض في المجلس التشريعي واللجنة التنفيذية وفي الوزارات.

من وثيقة اعلان الاستقلال ١٩٨٨

استناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقا من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه، فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

PCPD
المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية
Palestinian Center for Peace and Democracy
(لا للعنف ضد المرأة)
نعم للارتقاء بالتشريعات والقوانين الفلسطينية
الى سقف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية
والالتزام بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات
بين المرأة والرجل

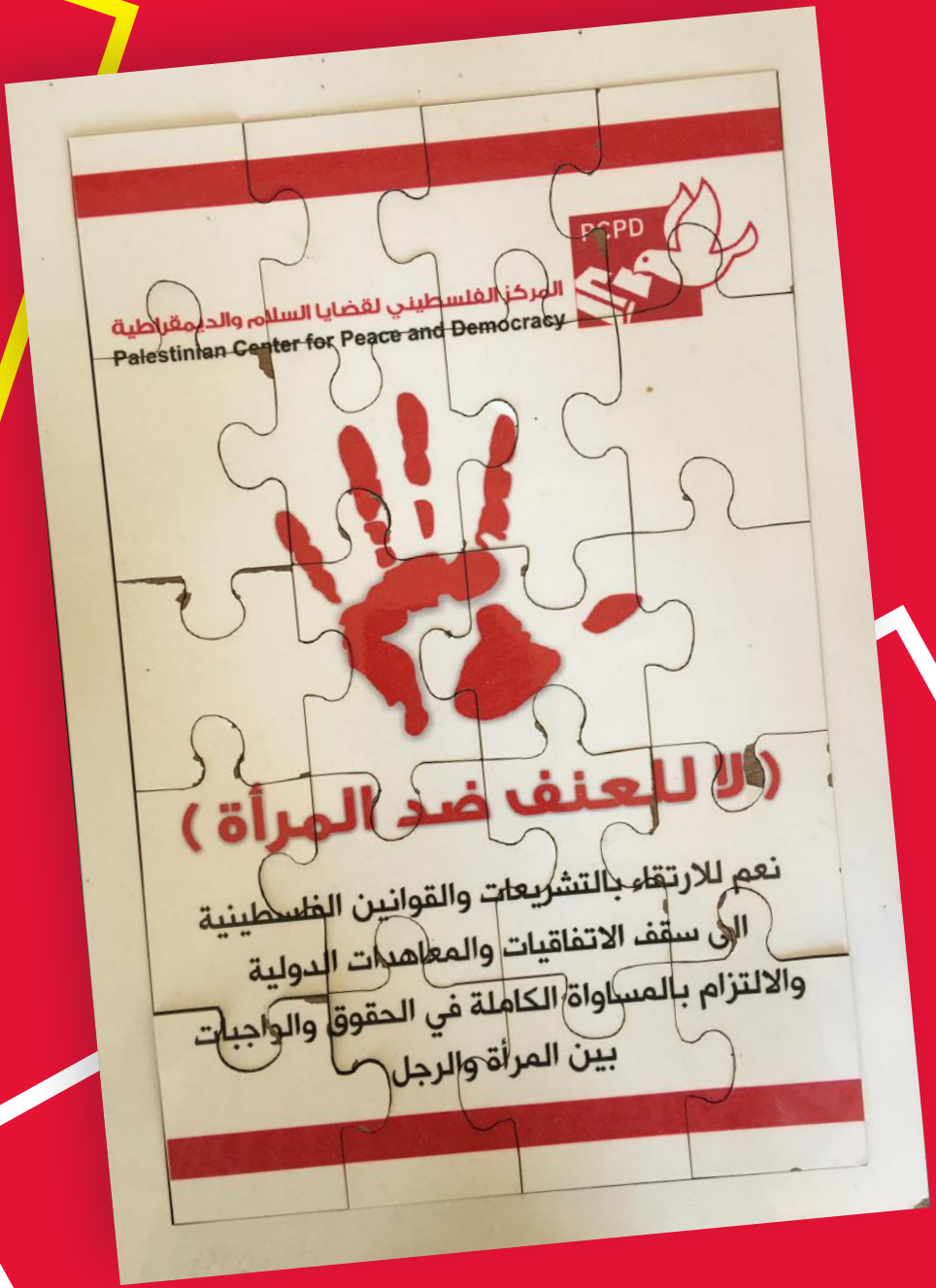

للراغبين والراغبات في الانضمام الى الملتقى النسوي الشبابي،
الرجاء التواصل معنا عبر العناوين التالية:

الهاتف الأرضي: 02-2908668
أو عبر البريد الالكتروني: pcpd@palnet.com